

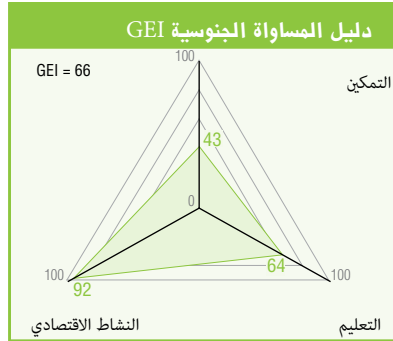
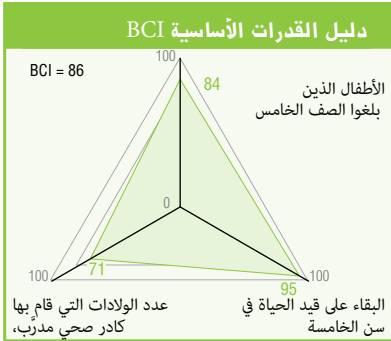
اغتناب الأمازون



تمثل البرازيل خليطاً من ازدهار كبير وحرمان مخيف. وإذا أُديرت بالطريقة الصحيحة فإنَّ كمونها في التنمية يبدو غير محدود؛ ولكنَّ اللامساواة في المجتمع واسعة النطاق بحيث لا يبدو أنها قابلة للتغلب عليها. ولتحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد ينبغي عليه معالجة العديد من العقبات، ولعلَّ أكبرها تلك التي تؤثر لا في البرازيل وحدها بل في العالم كله، أي التدمير اللامتناهي لأدغال الأمازون، وبصورة رئيسية عبر قطع الأشجار للحصول على الأخشاب. وهذا الهجوم واسع النطاق الذي تعززه وتدفعه مجموعات المصالح من ملاك الأراضي وأصحاب قطعان الماشية والشركات الدولية، تسهله سياسات الحماية شديدة الهشاشة والضعف والفساد المستشري، ممَّا سيؤدِّي إلى تدمير «رثة العالم».

«مركز الدراسات الاقتصادية-الاجتماعية»

أليساندرا كاردوسو
ألكسندر سيكونيلو



في عام 2010، كانت ولاية «بارا» (Pará) وحدها مسؤولة عن 48% (أي 12,8 بليون دولار) من قيمة الصادرات من هذه المنطقة. وفي النسق التصديري، كانت المنتجات التعدينية أكبر السلع على قائمة الصادرات تعقبها المنتجات الزراعية، ولاسيما اللحوم. وفي حالة «بارا»، فقد قامت بالتصدير ثلاث شركات فقط هي: «فال» (Vale) و«ألونورت» (Alunorte) و«ألبراس» (Albrás)، التي شكَّلت معاً 78% من إجمالي القيمة المبيعة في الخارج (10 بلايين دولار).

ومن الجلي أن تدفُّق الثروة يتجه في الوقت الراهن من منطقة «أمازونيا» ليذهب رأساً إلى جيوب مساهمي الشركات العابرة للحدود، وما يُخلف في أرضه تراثٌ من اللامساواة والاستدامة. وإنتاج الألومنيوم وحده يستهلك قرابة 6% من الطاقة الكهربائية المولدة في كل البلد. وبحسب الاختصاصي «سيليو بيرمان» (Celio Bermann) فإنَّ «الألومنيوم يُباع بسعر متدنٍ في السوق الدولية، ولا يؤدِّد إلا قليلاً من فرص العمل. فما يُحتاج إليه 70 ضعفاً أقل من العمال لإنتاجه، مقارنةً بالحاجة إليهم في إنتاج الغذاء وصناعة المشروبات، مثلاً، و40 ضعفاً أقل مما يُحتاج في صناعة النسيج».

التنظيمات الوارد في قانون الغابة². وتوجَّه هذه التعديلات نحو حماية المصالح الحيوية لملاك الأراضي الريفية والمجموعات العقارية الكبيرة التي تتمثل على نحو مفرط في البرلمان بسبب النظام السياسي المائل لصالحهم.

إنَّ حجر الزاوية في سياسة الحكومة التنموية الراهنة التي تتوازى تماماً مع استراتيجيات الشركات العابرة للحدود، هو استغلال حوض الأمازون ومراكمة الرأسمال بتنفيذ المشروعات الطاقية والتعدينية والزراعية-الصناعية ودفع المال لقاء الخدمات البيئية. ففي هذه الفترة (2000-2010) ازدادت الواردات من الولايات المتحدة التي تجعل من «أمازونيا»³ منطقة قانونية، نحو 518% (من 5,000 مليون دولار إلى 26,000 مليون دولار)⁴، وهو يفوق بكثير معدل النمو بنسبة 366% من صادرات البلد ككل.

2 <www2.camara.gov.br/agencia/noticias/MEIOAMBIENTE/197556-INFOGRAFICO:-VEJA-AS-UDANCASNO-CODIGO-FLORESTAL-APROVADAS-NACAMARA.html>

3 «أمازونيا» (Amazonia) منطقة إدارية تضم تسع ولايات تقع على حوض نهر الأمازون.

4 Ministry of Industry and Trade. Nominal values, in dollars.

أنشأت البرازيل خلال السنوات الأخيرة ووسَّعت نموذجاً تنموياً يتركز فيه الدخل والسلطة على نحو متزايد في أيدي النخب الاقتصادية والسياسية ذات الروابط الكبيرة بالرساميل الزراعية-الصناعية والمالية. ومن الوظائف الرئيسية التي تميَّز هذا النموذج الاستغلال الزراعي، ولاسيما زراعة المحاصيل الأحادية، كقول الصويا وقصب السكر (لإنتاج السكر والإيثانول)، التي تستخدم بذاراً مُحَوَّرًا [محوَّراً وراثياً، Genetically Modified Seeds, GMS] ومنتجات سامّة زراعياً يُحصَل عليها من شركات عابرة للحدود. كما يُنفذ البلد، أيضاً، بنية تحتية كبيرة ومشروعات طاقية وتعدينية في منطقة الأمازون. ومثمة جانب آخر من هذا النموذج الاقتصادي الكلي (الماكروي)، ألا وهو معدلات الفائدة المرتفعة، وهذه مشكلة بالنسبة إلى الحكومة، لأنه خلال الفترة 2000-2007، على سبيل المثال، بلغ الاستهلاك ومستحقات الفائدة على الدين العام نحو 430,000 مليون دولار، أي ما شكَّل 30% كمعدل وسطي من موازنة الدولة في السنة.

يتَّسم هذا النموذج التنموي بكونه نهائياً وغير مستدام. فالبرازيل تقف عند نقطة القيام بتغييرات كبيرة في تشريعاتها التي ترعى الحماية البيئية، إذ قامت بالفعل بإرخاء بعض

1 Institute of Socioeconomic Studies (INESC); Alessandra Cardoso, Alexandre Ciconello

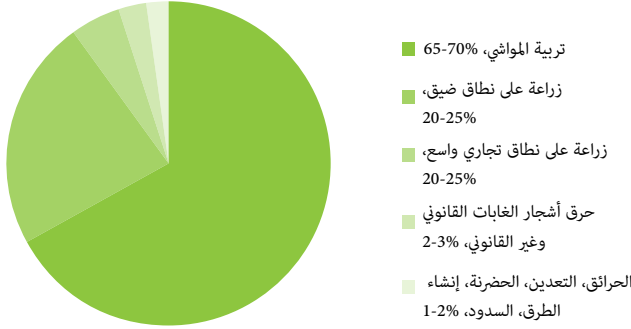
منطق التكامل الإقليمي

هناك جانب آخر من نموذج الاستخراج التصديري، ألا وهو أن الحكومة تسمح للشركات البرازيلية والدولية بتوسيع عملياتها في حوض الأمازون. وهذا يحدث تسريعاً في تعديرات البيئة في المنطقة وفي حياة الناس، ليس فقط حياة البرازيليين وحسب، بل مجمل من يعيش على ضفاف الأمازون في أميركا اللاتينية أيضاً. وفي سلسلة من الخطوات، زادت الحكومة الفيدرالية استثماراتها في البنية التحتية للإمدادات، بما في ذلك المرفأ ونظم النقل البري والمائي. ومعظم هذه الأموال دُفعت في مشروعات إنشائية كبيرة، كالسدود الهائلة لإنتاج الطاقة الكهرومائية في "جيراو" (Jirau) و"سانتو أنطونيو" (Santo Antonio) و"يلو مونتو" (Belo Monte) (في البرازيل)؛ و"إينامباري" (Inambari) و"سومابيني" (Sumabeni) و"باكويتزابانغو" (Paquitzapango) و"أوروبامبا" (Urubamba) (في بيرو) والأوتوستراتاد مثل أوتوستراد "فيلا توناري-سان إغناسيو دي موخوس" (Villa Tunari-SanIgnacio de Moxos) المثير للجدل في بوليفيا، وهو طريق يعبر أراضي السكان الأصليين في "محمية إزيبورو سيكيوري الوطني" (Isiboro Sécure National Park). هذه الأعمال الإنشائية الضخمة تُنفذها الشركات البرازيلية، وهي تموّل بالمال العام من "البنك الوطني البرازيلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".

كما تقدّم الحكومة، أيضاً، مزيداً من الحوافز الضريبية والإفراضية لجذب القطاع الخاص إلى المنطقة، وبالتحديد لمن يحمل مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها. وقد فتح ذلك الأمازون البرازيلي أكثر أمام الشركات العامة والخاصة الدولية كما المحلية، التي

الشكل 1.

أسباب زوال الغابات المطرية الأمازونية



المصدر: Mongabay.com

الشكل 2.

حصة الأراضي التي كانت في السابق غابات وحُول استخدامها لتصبح تحت الزراعة الانتشارية



المصدر: Mongabay.com

ملاك الأراضي لأنهم هم من سيتلقون مختلف أنواع إعانات الدعم، فيما سيجد السكان الريفيون والأصليون أنفسهم مستبعبدين عنها أكثر من أي وقت مضى.

بيد أن الحكومة لم تعتمد إلى القيام بأي عمل فعّال يستهدف لبّ المشكلة. والمطلوب هو إصلاح زراعي، حيث يمكن بموجبه إدخال نموذج جديد لاستخدام الأراضي ومواردها في الأمازون، على أساس استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة واحترام المنجمعات التقليدية والسكان الأصليين الذي يتسمون بأساليب حياة مختلفة. وينبغي ألا يُنسى أن هؤلاء يعيشون بتناغم مع بيئتهم الدغلية منذ قرون عديدة. في دراسة أجراها "الراصد الاجتماعي" مؤخرًا،

تقوم باستغلال الموارد الطبيعية على نحو أقوى وبطريقة عدوانية.

تغيّر المناخ والزراعة

يُعدّ زوال غابات الأمازون وتربية المواشي السببين الرئيسيين لانبعاثات غازي ثاني أكسيد الكربون (CO²) والميثان (CH₄) في البرازيل (67% و 70% من إجمالي الانبعاثات على الترتيب)⁵. فتمّة علاقة قوية بين حرق الأشجار (logging) وبين واقع تركّز أراضي المنطقة في أيدي قليلة، وهذا يرتبط بدوره بصورة واضحة بدناميات توسّع الأراضي الزراعية. ويزيد تركّز ملكية الأراضي من مخاطر أن تُفقد سياسات البلد التي ترعى تغيّر المناخ بشكلٍ رئيسي كبار

5 Ecoportal.net. "Cultivando el desastre. Agricultura, ganaderia intensiva y cambio climatico". <www.ecoportal.net/Temas_Especiales/Cambio_Climatico/Cultivando_el_desastre._Agricultura_ganaderia_intensiva_y_cambio_climatico>.

6 Social Watch, Basic Capabilities Index – BCI Brazil, (2009).

احتسب تصنيف "دليل القدرات الأساسية" المرتبّي لمختلف الولايات والبلديات في الأمازون بصورة مستقلة، كما حُلّل للبلد ككل. فقد أكد هذا التقرير أنّ ثمة فجوة كبيرة بين مناطق البرازيل المزدهرة وبين مناطقها الفقيرة، إلا أنّ أفقر المناطق هي تلك التي تقع في شمال البلاد. ففي أسفل القائمة في ما يتعلق بإشباع ضرورات السكان الأساسية نجد ولاية "بارا" و"أكري" (Acré) وأمازوناس (Amazonas). وعندما أردنا اعتبار كل مؤشر معزولاً تبين أنّ اللامساواة القائمة بين مختلف المناطق كانت حتى أسوأ في مجال التعليم، علماً أنّ "بارا" كانت أسوأ المناطق وضعتاً بينها كلها.

تحديات في إطار العمل القانوني

كان هناك عدة محاولات لجعل التشريعات السائدة المتعلقة بالبيئة أكثر مرونة. ولعلّ المثال البارز على حملة المراقبات البيئية كان عندما أُصغف "قانون الغابة" نتيجة الضغط الذي تمارسه مجموعات المصالح النافذة، الممثلة لقطاع الزراعة صاحب الاستراتيجية الكلية، بتوسيع نطاق الجبهة الزراعية أكثر فأكثر، ومدّه ليشمل الأمازون. فملاك الأراضي الريفية يضغطون من أجل مروحة من الإجراءات، وأحدها مضمّن في قانون موجود راهناً أمام غرفة النواب (الغرفة الدنيا في البرلمان) بحيث يقضي بخفض نسبة الأراضي التي هي ملكيات ريفية في الأمازون من 80 إلى 50% لتكون غابة أصيلة.

وتتعامل الحكومة مع مجمّع "ريو ماديرا" (Rio Madeira) الكهرمائي بوصفه عنصرًا حاسمًا بين محطاتها لتلبية حاجات البلاد من الطاقة خلال فترة 2010-2012، وتعتبر أنّ توليد الطاقة الكهربائية ونقلها مهمة رئيسية "للتقدم في مجال الكهرباء". ولكن زيادة 6,600 ميغاواط من الطاقة المشغلة (3,150 ميغاواط في "سانتو أنطونيو؛ و3,450 ميغاواط في "جيراو")، في الواقع، ستُستخدم لتلبية طلب الحكومة وقطاع الطاقة الكهربائية الذي خلقته هي نفسها اصطناعيًا. فالطاقة المولدة في مجمّع "ماديرا" ستزوّد مركز البلاد الاقتصادي، أي الجنوب والغرب، وسيُطلب الكثير من الاستثمارات لبناء خطوط النقل والمحطات المطلوبة بطول 2,375 كلم.

ولقد قُدّر أنّ 21 بليون دولار أميركي⁷ ينبغي استثمارها في مجموعة المشروعات المرتبطة بالمجمّع المذكور، ولكن ما أقرّ حتى الآن يبلغ 9,3 بليون⁸ دولار فقط. ومن الإجمالي، ثمة 8,6 بليون دولار من BNDES، بما في ذلك عمليات مباشرة وغير مباشرة، فيما ورد مبلغ 700 مليون دولار من "بنك أمازون" (BASA) باستخدام المال العام من "صندوق الشمال الدستوري" (Constitutional Fund of the North) و"صندوق تنمية الأمازون" (Amazon Development Fund). وتبيّن البيانات المستقاة من تقارير الاستثمار في الأمازون أنه بسبب المخاطر التي ينطوي عليها

7 Bank Information Center "The Madeira River Hydroelectric Complex" < www.bicusa.org/es/Project.Financing.10138.aspx>.

8 < www.notes.furnas.com.br/Administracao/fonline_Internet2.nsf/viewTodosDestaques/BC1A3E8903174A58832573AD003673C7?OpenDocument>.